المبحث الثاني

الإمالة

المطلب الأوَّل: تعريف الإمالة وحروفها وشروطها:

❖ تعريف الإمالة:

الإمالة: ضدُّ الفتح، وهي أن تَنحُوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فتنطق حرف الراء بصفة بين الفتحة والكسرة(١).

وهي -الإمالة- ضرب من الادغام الأصغر، إذ هو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير ادّغام يكون هناك، فتكون الإمالة لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو عالِم وكتاب وسَعَى وقَضَى واستقضى ألا تراك قربت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه بأن نَحَوت بالفتحة نحوَ الكسرة فأَمَلْت الألِف نحو الياء. وكذلك سعى وقضى: نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها(٢).

وهي نوعان: إمالة كبرى وإمالة صغرى.

الإمالة الكبرى: عدها أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسر كثيراً، ويسمَّى هذا النوع البطح والإضجاع(٣).

والإمالة الصغرى: وهي أن ينطق بالألف مركَّبة على فتحة تصرف إلى الكسرة قليلاً.

---

(١) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ٥٧، وفتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد: ١٢٥.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٤١/٢.

(٣) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ٥٧-٥٨.

والعبارة المشهورة في هذا بين اللفظين، أعني بين الفتح الذي حددناه، وبين الإمالة الكبرى[1].

❖ حروف الإمالة:

حروف الإمالة ثلاثة وهي: الألف والراء وهاء التأنيث.

سميت بذلك، لأنَّ الإمالة في كلام العرب لا تكون إلا فيها، لكنَّ الألف وهاء التأنيث لا يتمكن من إمالتهما إلا بإمالة الحرف الذي قبلهما.

والهاء لا تمال إلا في الوقف، والراء والألف في الوقف والوصل، فالألف وهاء التأنيث يمالان ويمال ما قبلهما من أجلهما، والراء يمال ما قبلها من أجلها وتمال من أجل غيرها[2].

وأمَّا الترقيق: فهو عبارة عن ضد التغليظ، وهو نحول يدخل على جسم الحرف فلا يملأ صداه الفم ولا يغلقه، وهو نوعان: ترقيق مفتوح، وترقيق غير مفتوح، وهو الإمالة على نوعيها، فكلُّ فتح ترقيق، وليس كلُّ ترقيق فتحاً، وكلُّ إمالة ترقيق، وليس كلُّ ترقيق إمالة[3].

قال أبو عمرو: والترقيق هو في الحرف دون الحركة، إذا كان صيغته. والإمالة في الحركة دون الحرف إذا كانت لعلةٍ أوجبتها، وهي تخفيفٌ كالإدغام سواء[4].

الحروف المشوبة:

المشوبة ويقال المخالَـطة -بكسر اللام وفتحها-: وهي الحروف التي

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧-٥٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨.

(٤) ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد: ١٦٣.

اتَّسعت فيها العرب فزادتها على التسعة والعشرين المستعملة، وهي ستة:

١- النون الخفيفة، ويقال لها الخفيَّة، وهي تخرج من الخياشيم[١]، وهي ما تكون خالية من الغنَّة الطويلة، والتشديد.

٢- أَلِفُ الإِمالة: هِيَ الَّتِي تَجدُهَا بَيْنَ الأَلف وَالْيَاءِ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي عَالَمٍ وَخَاتَمٍ عَالَمٌ وَخَاتَمٌ. ومالَ بِنَا الطريقَ: قَصَدها. ومَايَلَنا المَلك فمَايَلْناه أَي أَغار عَلَيْنَا فأَغَرْنا عليه[٢].

٣- الألف المفخمة، التَّفْخِيمُ فِي الْحُرُوف ضِدُّ الإِمالة. وَأَلِفُ التَّفْخِيمِ: هِيَ الَّتِي تَجدُهَا بَيْنَ الأَلف وَالْوَاوِ كَقَوْلِكَ سَلامٌ عَلَيْكُمْ وقامَ زَيْدٌ، وَعَلَى هَذَا كَتَبُوا "الصَّلَوةَ" وَ"الزَّكَوةَ" وَ"الْحَيَوةَ"، كُلُّ ذَلِكَ بِالْوَاوِ لأَنَّ الأَلف مَالَتْ نَحْوَ الْوَاوِ، وَهَذَا كَمَا كَتَبُوا إِحْدَيْهِمَا وَسوَيْهِنَّ بِالْيَاءِ لِمَكَانِ إِمَالَةِ الْفَتْحَةِ قَبْلَ الأَلف إِلَى الْكَسْرَةِ[٣]، فالنطق بالألف يتبع الأصل الذي جاءت منه كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا**﴾[٤]؛ قَالَ الأَخفش: لَمَّا لَمْ تَجُزْ فِيهِ الإِمالةُ عُرِفَ أَنه مِنَ الْوَاوِ لأَنَّ الإِمالة مِنَ الْيَاءِ[٥].

٤- صاد بين بين، وهي الصاد التي تكون بين الصاد والزاي[٦]، كما في قراءة

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٣٤/١ وسرُّ صناعة الإعراب/٤٦/١.

(٢) ينظر: لسان العرب، مادَّة (ميل): ٦٣٨/١١، والتمهيد في علم التجويد: ٩٤.

(٣) ينظر: لسان العرب، مادَّة (فخم): ٤٥٠/١٢.

(٤) سورة آل عمران: ١٠٤.

(٥) ينظر: لسان العرب، (شفي): ٤٣٦/١٤.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.

بعضهم قوله تبارك وتعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾[1]، فنطق صاد "**يصدر**" بين الصاد والزاي[2].

٥- همزة بين بين: وهي الهمزة التي تسهَّل في النطق فتكون بين الهمزة والألف، وقد قرأ بها حفص في موضع واحد من القرآن الكريم، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ۖ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾[3]، فكلمة "**أأعجمي**" قرأ حفص فيها بتسهيل الهمزة الثانية بين بين، أي: بين الهمزة والألف وجهاً واحداً من جميع طرقه، وعلامة هذا التسهيل في المصحف الشريف: وضع نقطة كبيرة في الهمزة الثانية، كما قرره علماء الضبط. أمَّا كيفية الأداء فيه فمتوقفة على المشافهة والسماع من أفواه الشيوخ المتقنين الآخذين ذلك عن أمثالهم فهم أرباب ذلك العارفون لما هنالك[4].

٦- الياء المشوبة: وهي الياء التي تكون قريبا من الواو، وعُبِّر عنها بأنَّها أشربت روائح الواو، فتكون بين الواو الخالصة، والياء الخالصة.

٧- الواو المشوبة: ذكر ابن جنِّيٍّ أنَّه كان يجب إذ ذكروا فروع الحروف نحو ألف الإمالة وألف التفخيم وهمزة بين بين أن يذكروا أيضاً الياء في نحو "قيل" و"بيع" والواو في نحو "مذعور" و"ابن بور"[5].

---

(١) سورة القصص: ٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٩٦/٤.

(٣) سورة فصِّلت: ٤٤.

(٤) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢/ ٥٧٩، وفتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد: ١٢٦، والوجيز في علم التجويد: ٦٠.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٦/١.

٨- الشين المجهورة: حرف لم يستعمل في القراءة، وهو بين الجيم والشين، لغة لبعض العرب، قال ابن دريد: يقولون في غلامك: غلامش، فهي مشربة بغيرها، وهي مخالطة في اللفظ لغيرها [١].

❖ إمالة الصوائت الطويلة:

١- الألف نحو الياء:

ويكون بنطق الألف بَيْنَ صوتي الأَلف وَالْيَاءِ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي عَالَمٍ وَخَاتَمٍ عَالَمٌ وَخَاتَمٌ. ومالَ بِنَا الطريقَ: قَصَدها. ومَايَلَنا المَلك فمَايَلْناه أَي أَغار عَلَيْنَا فأَغَرْنا عليه[٢].

وتمتنع الإمالة هنا مع الأصوات المستعلية، وهي سبعة يجمعها قولك: "ضغط خص قظ"، الخاء والغين والقاف والصاد والضاد والطاء والظاء، سميت مستعلية لأنَّ اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك[٣]، فامتنعت الإمالة؛ لأنَّها استفال والاستفال لا ينسجم مع الاستعلاء.

ولم يمل حفص غير وأما "**مجريها**" في قوله تبارك وتعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآۚ﴾[٤]، فقرأ حفص فيها بالإمالة دون غيرها من الكلمات ذوات الراء بإمالة الألف بعد الراء إمالة كبرى من جميع الطرق، وتقرأ الراء فيها بالترقيق، لإمالة الألف بعدها -وذلك براوية حفص- لأنَّ الإمالة كسر، والكسر يناسبه الترقيق، وإنَّ كيفيَّة النطق بالراء ترقيقاً أو تفخيماً لا تُعرف إلا

---

(١) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ٩٤-٩٥.

(٢) ينظر: لسان العرب، مادَّة (ميل): ٦٣٨/١١، والتمهيد في علم التجويد: ٩٤.

(٣) ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٨-١٠٩.

(٤) سورة هود عليه السلام: ٤١.

بالتلقي من أهل الأداء، فالحق بهم وفَّقك الله[1].

٢- إمالة الواو نحو الياء:

ووجهه أنَّ الصائت القصير -الضمَّة- الذي قبله ليس ضمَّة محضة، ولا كسرة مرسلة، فأجري الواو بعدها مجراها، فكان مشوبا بروائح الياء وهذا مذهب سيبويه وهو الصواب؛ لأنَّ هذه الحروف تتبع الحركات قبلها، فكما أنَّ الحركة مشوبة غير مخلصة فالحرف اللاحق بها أيضاً في حكمه. وأمّا أبو الحسن فكان يقول مررت بمذعور وهذا ابن بور فيشمُّ الضمَّة قبل الواو رائحة الكسرة ويخلص الواو واوا محضة البتة وهذا تكلُّف فيه شدَّة في النطق وهو مع ذلك ضعيف في القياس فهذا ونحوه مما لا بد في أدائه وتصحيحه للسمع من مشافهة توضحه وتكشف عن خاص سرِّه.

٣- إمالة الياء نحو الواو:

نحو "**قيل**" و"**غيض**" و"**سيق**" فالياء فيهنَّ مشوبة بروائح الواو، كما أنَّ الصائت القصير -الكسرة- قبلها مشوبة بالضمَّة[2]، وقد تنبَّه إلى هذا والذي قبله قدامى اللغويِّين، وإن لم يفردوا له نوعا فقال ابن جنِّيٍّ وقد كان يجب على أصحابنا إذ ذكروا فروع الحروف نحو ألف الإمالة وألف التفخيم وهمزة بين بين أن يذكروا أيضاً الياء في نحو قيل وبيع والواو في نحو مذعور وابن بور[3].

---

(١) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ١/١٢٨، ٢/٥٧٨، ومعالم التجويد: ١٠٨-١٠٩، والوجيز في علم التجويد: ٦٠.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٥١-٥٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٦.

❖ إمالة الصوائت القصيرة:

إنَّ الصوائت القصيرة بينها من المشابهة والتقارب كما بين الصوائت الطويلة وراء فقد لذلك نجد الفتحة مشوبة بشيء من الكسرة، أو الضمَّة، كما نجد الكسرة أيضاً مشوبة بشيء من الضمَّة، والضمَّة مشوبة بطرف من الكسرة[1]، وهذا كلُّه يعود في الأصل إلى المشابهة بين هذه الصوائت والتقارب، وأطلق عليه بعضُ النَّحْوِيِّينَ: "الشَّوْبَ فِي الحركات"[2].

والشَّوْبُ: هو الخَلْطُ، وشُبْتُه أَشُوبُه: خَلَطْتُه، فَهُوَ مَشُوبٌ[3]، وسنوضِّح ذلك إنشاء الله تعالى فيما يأتي:

١- الفتحة المشوبة بالكسرة:

الفتحة المشوبة بالكسرة: هي الفتحة التي قبلها الإمالة نحو فتحة "**عَين**" و"**عابد**" و"**عارف**"، وذلك أنَّ الإمالة إنَّما هي: أنْ تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت، فكما أنَّ الحركة ليست فتحة محضة فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة وهذا هو القياس؛ لأنَّ الألف تابعة للفتحة، فكما أنَّ الفتحة مشوبة فكذلك الألف اللاحقة لها وقد أمالوا أيضاً هذه الفتحة وإن لم تكن بعدها ألف فقالوا: "**من عمرو**" و"**رأيت خبط رياح**" وقرأ بعضهم "**فإنهم لا يكذبونك**" في قوله تبارك وتعالى: ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾[4]. و"**راجعون**" في قوله جلَّ شأنه:

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٢.

(٢) ينظر: لسان العرب، مادَّة (شوب): ١/٥١٠-٥١٢.

(٣) ينظر: لسان العرب، مادَّة (شوب): ١/٥١٠-٥١٢.

(٤) سورة الأنعام: ٣٣.

﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾[1]، و"**رأى**" في قوله تبارك وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾[2][3].

٢- الفتحة المشوبة بالضمَّة:

وهي التي تكون قبل ألف التفخيم، كما في "**الصلاة**" و"**الزكاة**" و"**دعا**" و"**غزا**" و"**قام**" و"**صاغ**" وكما أن الحركة أيضاً هنا قبل الألف ليست فتحة محضة بل هي مشوبة بشيء من الضمة فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفاً محضة لأنها تابعة لحركة هذه صفتها فجرى عليها حكمها[4].

والوجه في إمالة الفتحة نحو الكسرة والضمَّة هو أنَّ الفتحة أوَّل الحركات وأدخلها في الحلق، والكسرة بعدها، والضمَّة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة وتصعَّدت تطلب صدر الفم والشفتين اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو فجاز أن تشمَّها شيئاً من الكسرة، أو الضمَّة لتطرقها إياهما ولو تكلفت أنْ تشمَّ الكسرة، أو الضمَّة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أوَّل الحلق فكان في ذلك انتقاض عادة الصوت بتراجعه إلى ورائه وتركه التقدُّم إلى صدر الفم والنفوذ بين الشفتين، فلمَّا كان في إشمام الكسرة، أو الضمَّة رائحة الفتحة هذا الانقلاب والنقض ترك ذلك فلم يتكلف البتة[5].

---

(١) سورة البقرة: ١٥٦.

(٢) سورة الأنعام: ٧٧.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٥١-٥٢، ولسان العرب، مادَّة (شوب): ١/٥١٠-٥١٢.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٥٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٣-٥٤.

٣- الكسرة المشوبة بالضمَّة:

الكسرة المشوبة بالضمة فنحو "**قيل**" و"**غيض**" و"**سيق**" فإنَّ الصائت القصير -الكسرة- في هذه الكلمات وما كان على شاكلتها مشوبة بالضمَّة، وكما أنَّها مشوبة بالضمَّة فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو كما تقدم إمالة الياء نحو الواو[1].

٣- الضمة المشوبة بالكسرة:

الضمَّة المشوبة بالكسرة فنحو قولك في الإمالة "مررت بمذعور" و"هذا ابن بور" نحوت بضمَّة العين والباء نحو كسرة الراء فأشممتها شيئاً من الكسرة، ووجهه هو ما بينهما من القرب والتناسب ما ليس بينهما وبين الفتحة، فجاز أنْ يتكلَّف نحو ذلك بين الضمَّة والكسرة لما بينهما من التجانس، إلا أنَّه مع ذلك قليل مستكره ألا ترى إلى كثرة "قيل" و"بيع" و"غيض" وقلة نحو: "مذعور" و"ابن بور" ولهذا منع بعضهم إعلال الواو في "مذعور" وتركها واواً محضة؛ لأنَّ له أن يقول: إنَّ الحركة التي قبل الواو لم تتمكَّن في الإعلال والإشمام تمكُّن الفتحة في الإشمام نحو: "عالم" و"قام"، ولا تمكن الكسرة في: "قيل" و"بيع" فلما كان الإشمام في "مذعور" ونحوه خلساً خفياً لم يقو على إعلال الواو بعده كما أعلت الألف في نحو عالم وقام والكسرة في نحو قيل وغيض فلذلك لم تعتل عنده الواو في مذعور وابن بور وأخلصها واواً محضة.

ووجه آخر هو أنَّ الضمَّة وإنْ نحي بها نحو الكسرة فلقربها منها وبعدت الفتحة منها، فلم يجز فيها ما جاز في الكسرة القريبة، فلمَّا بطل ذلك في الضمَّة حملت الكسرة عليها؛ لأنَّها أختها وداخلة في أكثر أحكامها ويشهد لهذا القول

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/٥١-٥٣.

أنهم أدغموا النون في الميم لاشتراكهما في الغنَّة والهوي في الفم ثمَّ إنَّهم حملوا الواو في هذا على الميم فأدغموا فيها النون؛ لأنَّ الواو ضارعت الميم بأنَّهما من الشفة ثمَّ إنَّهم أيضاً حملوا الياء على الواو في هذا؛ لأنَّها ضارعتها في المدِّ وإن لم تكن معها من الشفة فأجازوا إدغام النون في الميم وفي الياء، فمن ادغامها في الميم "**وَإِنْ مِنْ**" في قوله تبارك وتعالى: ﴿ **وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ** ﴾[1]، ومن ادغامها في الياء "**مَنْ يَقُولُ**" في قوله جلَّ وعلا: ﴿ **وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ** ﴾[2]، فكما جاز حمل الواو على الميم، ثمَّ حمل الياء على الواو فيما ذكرنا كذلك أيضاً جاز أن تحمل الكسرة على الضمة في امتناع إشمامها شيئاً من الفتحة[3].

❖ شروط الإمالة:

١- أن لا يكون الألف الممال أصليّاً، فالإمالة تكون في المنقلب عن واو أو عن ياء[4]، ويقال لِلرَّجُلِ الْكَثِيرِ الحجِّ: إنه لَحَجَّاجٌ، بِفَتْحِ الْجِيمِ، مِنْ غَيْرِ إِمالة، وَكُلُّ نَعْتٍ عَلَى فَعَّال فَهُوَ غَيْرُ مُمَالِ الأَلف، فإذا صيَّروه اسْماً خَاصّاً تَحوَّلَ عَنْ حالِ النَّعْتِ، وَدَخَلَتْهُ الإِمالَةُ، كَاسْمِ الحَجَّاجِ والعَجَّاجِ، لكنَّ أَماله بَعْضُ أَهل الإِمالة فِي جَمِيعِ وُجُوهِ الإِعراب عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ النَّاسُ فِي الجرِّ خَاصَّةً، وأَلف الْحَجَّاجِ زَائِدَةٌ غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ، وَلا يُجَاوِرُهَا مَعَ ذَلِكَ مَا يُوجِبُ الإِمالة،

---

(١) سورة الحجر: ٢١.

(٢) سورة البقرة: ٨.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٥٣-٥٥.

(٤) ينظر: لسان العرب، مادَّة (بلا): ١٤/٨٨، ومادَّة (إلا) ١٥/٤٣١.

وَكَذَلِكَ النَّاسُ؛ لأَنَّ الأَصل إِنَّما هُوَ الأُناس فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ، وَجَعَلُوا اللامَ خَلَفاً منْهَا كَما هو الحال في اسم الجلال "**الله**" إلا أَنَّهم قَدْ قَالُوا الأُناس، وَقَالُوا مَرَرْتُ بِنَاسٍ فأَمالوا فِي الْجَرِّ خَاصَّةً، تَشْبِيهاً للأَلف بأَلف فاعلٍ؛ لأَنَّها ثَانِيَةٌ مِثْلُهَا، وَهُوَ نَادِرٌ؛ لأَنَّ الأَلف لَيْسَتْ مُنْقَلِبَةً؛ فأَما فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فَلا يُمِيلُهُ أَحد[1].

٢- أن تكون الكلمة التي تدخلها الإمالة اسما، فلا تدخل الإمالة الحروف ولا الأفعال، واستثني من ذلك كلمة "بَلَى"؛ لأنَّ أصل ألفها الْيَاء. وَقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّمَا جَازَتِ الإِمالة فِي بَلَى؛ لأَنها شَابَهَتْ الأَسماء من حيث تَمَامِ الْكَلامِ وَاسْتِقْلاله بِهَا وَغَنَائِهَا عَمَّا بَعْدَهَا الْمُسْتَقْبَلَةَ بأَنفسها، فَمِنْ حَيْثُ جَازَتْ إِمَالَةُ الأَسماء جَازَتْ أَيضاً إِمَالَةُ بَلَى، أَلا تَرَى أَنك تَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ أَلم تَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا: بَلَى، فَلا تَحْتَاجُ لِكَوْنِهَا جَوَاباً مُسْتَقِلاً إِلَى شَيْءٍ بَعْدَهَا، فَلَمَّا قَامَتْ بِنَفْسِهَا وَقَوِيَتْ لَحِقَتْ فِي الْقُوَّة بالأَسماء فِي جَوَازِ إِمَالَتِهَا كَمَا أُميل أَنَّى وَمَتَى[2]، ووجه آخر هو أَنَّ يَاءٌ زِيدَتْ فِي بَلْ، قَالَ: وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ حُذَّاقِ النَّحْوِيِّينَ[3].

المطلب الثانيّ: الروم والإشمام والتضعيف والاختلاس:

من المعلوم أنَّ العرب لا تبدأ كلامها بساكن، ولا تقف على متحرِّك، فإن وقفت سكَّنت الحرف الذي تقف عليه، بمعنى أنَّها تحذف الصائت القصير، وما ينتج عنه من التنوين من آخر الكلم في الوقف، فأيُّ كلمة يوقف

(١) ينظر: لسان العرب، مادَّة (حجج): ٢/٢٢٧-٢٣٠.

(٢) ينظر: لسان العرب، مادَّة (بلا): ١٤/٨٨.

(٣) ينظر: لسان العرب، مادَّة (إلا): ١٥/٤٣١.

عليها يحذف من آخرها الصائت القصير، أو التنوين، لكنَّهم مع ذلك أولوا هذا الصائت عناية كبيرة، فلم يهملوه، بل أعطوه وجوه تبيِّن وجوده، وتشير إلى نوعه، فكان الروم والإشمام، والتضعيف، حتَّى بلغ من عنايتهم بالصوائت القصيرة أنَّهم قنعوا من الحركة بأنْ يومئوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تستعمل في النطق بها من غير أن يخرجوا إلى حسّ السمع شيئاً من الحركة مشبَعة ولا مختلَسة، وذلك بإعمال الشفتين في الإشمام في المرفوع بغير صوت يسمع هناك لم يبق وراء ذلك شئ يستدلّ به على عنايتهم بهذا الأمر ألا ترى إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها حتى يخرجوها تارة مختلسة غير مشبعة وتاترة أخرى مُشَمّة للعين لا للأذن[1]، وهذا كلُّه مرتبط بأهمِّيَّة الصوائت القصيرة، ومنـــزلتها في الكلام، حتَّى في حال الاضطرار إلى حذفها، فكان عندهم الروم، والإشمام، والتضعيف، والاختلاس، وسنتناول هذه الأنواع فيما يأتي:

- أوَّلاً: الروم

الروم: هو الإتيان ببعض الحركة حتى يذهب معظم صوتها، فيسمع لها صوت خفي، يسمعه القريب المصغي دون البعيد، ويدركه الأعمى بحاسة سمعه دون الأصمِّ؛ لأنَّها غير تامَّة، ويكون في المرفوع، والمضموم، والمجرور، والمكسور[2].

والروم يكاد يجعل الحرف متحركا ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف: "**أنتَ**" و"**أنتِ**". فلولا أن هناك صوتا لما وجدت فصلاً[3].

---

(١) ينظر: الخصائص: ٧٣/١.

(٢) ينظر: الوجيز في علم التجويد: ٣١، ٣٨، والتمهيد في علم التجويد: ٥٨.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣٢٨/٢.

– ثانياً: الإشمام[1]:

الإشمام: هو ضمُّ الشفتين بعيد سكون الحرف كهيئتهما عند النطق بالضمة من غير صوت، وهو إشارة إلى الضم، ومن ثَم فلا يدركه إلا البصير، فالأصم دون الأعمى ويكون في المرفوع والمضموم فقط. في باب الوقف على أواخر الكلم[2]، وحركة الإشمام لضعفها غير معتد بها[3].

وهناك أنواع أخرى للإشمام غير إشمام الوقف منها نوع ورد في لفظ "**تأمنا**" في قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[4]، فأصل الكلمة "**تأمننا**" بنونين، أدغمت الأولى في الثانية للجميع، ويجوز فيها وجهان:

١- **الإشمام:** وهو عين الإشمام المتقدم في الوقف، إلا أنه هنا مقارن لسكون الحرف المدغم، وفي الوقف بعيد السكون والإشمام هنا للإشارة إلى حركة الفعل، وهي الضمة، فالإدغام مع الإشمام صريح.

٢- **الروم:** فيمتنع معه الإدغام الصحيح؛ لأنَّ الحركة لا تسكَّن رأسا، بل يضعف صوتها، وبعضهم يعبِّر عن الروم بالإخفاء[5].

---

(١) يطلق الإشمام أيضاً على الحروف الصامتة ويراد به خلط حرف بحرف في نحو "**الصراط**" و"**أصدق**". ينظر: التمهيد في علم التجويد ٥٨-٥٩.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣٢٨/٢، والوجيز في علم التجويد: ٣١، والتمهيد في علم التجويد: ٥٨.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٦/١.

(٤) سورة يوسف عليه السلام: ١١.

(٥) ينظر: الخصائص: ٣٢٩/٢.

ما يجوز فيه الروم والإشمام، أو الروم، أو التضعيف، وما لا يجوز:

ينقسم الموقوف عليه إلى ثلاثة أقسام:

١- ما يوقف عليه بالأنواع الثلاثة المتقدمة، وهي: السكون، والروم، والإشمام، وهو ما كان متحركا بالرفع أو الضمِّ مثل "**نَسْتَعِينُ**" من قوله تبارك وتعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[١].

٢- يجوز الروم والإشمام فيما كان الحرف الذي قبل آخر الكلمة ساكناً، نحو "عمرو" و"زيد" وأشباه ذلك، فيشمّ، أو يرام، أو يسكَّن[٢]، ومنه قوله تبارك وتعالى: ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾[٣]، فكلمة "بعد" يجوز فيها الوجوه الثلاثة: الروم، والإشمام، والسكون.

٣- ما يوقف عليه بالسكون والروم فقط ولا يجوز فيه الإشمام، وهو ما كان في موضع نصب أو جرٍّ، نحو قوله تبارك وتعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[٤]، و"هَؤُلاءِ" من قوله عزَّ من قائل: ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[٥]، ففي هاتين وأمثالهما تروم فيه الحركة نحو قولك: "رأيت الحارث" و"مررت بخالد"، وأمّا إجراؤه كإجراء المجزوم فهو الأكثر في كلام العرب، وتضاعف، وتفعل فيه ما تفعل بالمجزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم، نحو قولك: "**مررت بخالدّ**"، و"**رأيت الحارث**"، وأمَّا

---

(١) سورة الفاتحة: ٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/١٧١.

(٣) سورة الروم: ٤.

(٤) سورة الفاتحة: ١، ٣.

(٥) سورة البقرة: ٣١.

الإشمام فليس إليه سبيل، وإنَّما كان ذا في الرفع لأنَّ الضمَّة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أيِّ موضع من الحروف شئت ثمَّ تضمُّ شفتيك، لأنَّ ضمَّك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوتٍ للأذن. ألا ترى أنَّك لو قلت هذا معن فأشممت كانت عند الأعمى بمنـــزلتها إذا لم تشمم، فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت ثمَّ تضمُّ شفتيك، ولا تقدر على أنْ تفعل ذلك ثمَّ تحرك موضع الألف والياء، وكما أنَّ الإشمام وإجراء الساكن في الرفع أكثر؛ لأنَّهم لا يسكِّنون إلا عند ساكنٍ، فلا يريدون أنْ يحدثوا فيه شيئاً سوى ما يكون في الساكن، فالنصب والجرُّ لا يوافقان الرفع في الإشمام. وهو قول العرب ويونس والخليل[1].

٤- ما يوقف عليه بالسكون فقط ولا يجوز فيه الروم والإشمام، وذلك في المواضع الآتية[2]:

أ- المنصوب والمفتوح نحو: ﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[3]، و﴿لَا رَيْبَ﴾[4]، فلا يجوز الروم فيهما لخفَّة الفتحة وسرعتها في النطق، فلا تكاد تخرج إلا كاملة، ولا الإشمام؛ لأنَّه إشارة إلى الضمِّ.

ب- هاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء مثل: ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾[5]، إذ المراد من الروم والإشمام بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل، ولم يكن على الهاء

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/١٧١-١٧٢.

(٢) ينظر في هذه المواضع: الوجيز في علم التجويد: ٣٩.

(٣) سورة الفاتحة: ٦.

(٤) سورة البقرة: ٢.

(٥) سورة البقرة: ٣٥.

حركة حالة الوصل؛ لأنها مبدلة من التاء، والتاء معدومة في الوقف.

ت- ما كان ساكناً في الوصل مثل: ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾[1]، ومنه ميم الجمع، فلا يجوز فيه الروم والإشمام؛ لأنهما إنما يكونان في المتحرك دون الساكن.

ث- ما كان متحركاً في الوصل بحركة عارضة مثل: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾[2]، و﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ﴾[3]؛ لأنَّ الحركة عرضت للراء، والواو للتخلص من التقاء الساكنين.

ومثل ذلك ميم الجمع نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[4]، فلا يجوز فيه الروم والإشمام لعروض الحركة، فلا يعتد بها؛ لأنها تزول في الوقف لذهاب المقتضي وهو اجتماع الساكنين، فلا وجه للروم، والإشمام.

وأمَّا هاء الضمير: فقد اختلف فيها وقفاً:

أ- فذهب بعضهم إلى جواز الروم والإشمام فيها مطلقاً.

ب- وذهب بعضهم إلى المنع مطلقاً.

ت- والمختار منعهما فيها إذا كان قبلها ضم، أو واو ساكنة، أو كسر، أو ياء ساكنة مثل: ﴿يَرْفَعُهُۥ﴾[5]، و﴿عَقَلُوهُ﴾[6]، و"بِهِ"، و"فِيهِ" أين ما وردتا.

---

(١) سورة الضحى: ١٠.

(٢) سورة إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ٤٤.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٤) سورة آل عمران: ١٣٩.

(٥) سورة فاطر: ١٠.

(٦) سورة البقرة: ٧٥.

وجوازهما إذا لم يكن قبلها ذلك، بأن انفتح ما قبل الهاء، أو وقع قبلها ألف، أو ساكن صحيح مثل: ﴿فَأَكْرَمَهُۥ﴾[1]، و﴿وَهَدَىٰهُ﴾[2]، و"**عَنْهُ**".

٥- ويمتنع التضعيف إنْ كان الحرف الذي قبل آخر الكلمة ساكناً، نحو عمرٍو وزيدٍ وأشباه ذلك، لأنَّ الذي قبله ساكن فيمتنع تسكين ما بعده ساكناً، وقد يسكن ما بعد ما هو بمنـــزلة لام خالد وراء فرج، فلما كان مثل ذلك يسكن ما بعده ضاعفوه وبالغوا، لئلا يكون بمنـــزلة ما يلزمه السكون، ولم يفعلوا ذلك بعمرٍو وزيدٍ وأمثالهما، لأنَّهم قد علموا أنّه لا تسكن أواخر هذا الضرب من كلامهم، وما قبل الأواخر ساكن أيضاً[3]، فامتنع لئلّا يجتمع ساكنان، فإنَّه مستكره ومستقل في العربيَّة، على خلاف الروم والإشمام فإنَّ فيه ابقاء للحركة لذلك جاز فيهما.

- ثالثاً: الاختلاس:

الاختلاس: هو عبارة عن الإسراع بالحركة، إسراعاً يحكم السامع بسببه أنَّ الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن[4].

❖ فائدة الروم والإشمام والتضعيف:

وفائدة الإشمام الإجراء على القاعدة، وذلك للتفريق بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال، وذلك نحو قولنا: مخلد، وخالد، وهو يجعل "هذا خالد"، و"هو يجعل"[5].

---

(١) سورة الفجر: ١٥.

(٢) سورة النحل: ١٢١.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٧١/٤.

(٤) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ٥٩.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٦٨/٤-١٦٩.

ووجه عدم الإشمام طلب الخفة، ولأنَّه لا يوقف في العربيَّة أبداً إلا عند حرف ساكن، فلمَّا سكن في الوقف جُعِل بمنـــزلة ما يُسكَّن على كل حال؛ لأنَّه وافقه في هذا الموضع، وذلك نحو قولنا: "مخلدْ"، و"خالدْ"، و"هو يجعلْ"[1].

وفائدة الروم فتكمن في الحرص على أنْ تُخرَج من حال ما لزمه إسكانٌ على كلِّ حال، وأنْ يُعلَم أنَّ حالها ليس كحال ما سُكِّن على كلِّ حال. وبهذا يلتقي مع الإشمام؛ إلا أنَّه -الروم- أشدُّ توكيداً، نحو قولنا: "هذا عمر"، و"الفاروق عمر"؛ كأنَّ الناطق يريد رفع لسانه[2].

وفي حالة التضعيف يكون التوكيد أشدَّ من الاثنين؛ فيجيء بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً لأنَّه لا يلتقي ساكنان. فهو أشدُّ مبالغةً وأجمع؛ لأنَّه لو لم تشمَّ كنت قد أعلمت أنها متحركة في غير الوقف، وذلك نحو قولنا: "هذا خالدّ"، و"هو يجعلّ"، و"هذه فرسّ"[3].

وأما الإرسال فهو عبارة عن تحريك ياء الإضافة بحركة الألف، ويعبر عنه أيضاً بالفتح[4].

فالفائدة من أصناف هذا الباب هي لبيان الحركة الأصلية التي ثبتت في الوصل للحرف الموقوف عليه[5]، لذلك قال سيبويه: «وحدثني من أثق به أنَّه سمع عربياً يقول: أعطني أبيضه، يريد: أبيض، وألحق الهاء كما ألحقها في: هنه وهو يريد: هن»[6].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٤/١٦٨-١٦٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤/١٦٨-١٦٩.
(٣) ينظر: الكتاب: ٤/١٦٨-١٦٩.
(٤) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ٥٧-٥٨.
(٥) ينظر: الوجيز في علم التجويد: ٣١.
(٦) الكتاب: ٤/١٧٢.